

مشروع أولي لتأسيس لجنة مغربية للدفاع عن الحريات الديمقراطية

1] ملذا هذه اللجنة

1.1] = يعيش المواطن المغربي، منذ الاستقلال التكملي وقبله،

تحت نظام مهي ويسي باستمرار إلى تكريس استغلال الإنسان
للإنسان بشتى الوسائل والأاليب، العنيفة منها والحديثة.
= ومن أجل ذلك - تكريس الاستغلال الفاحش - تعرضت

الحريات الديمقراطية الفردية والعامّة ومقوق الإنسان المغربي بشكل
عام لهزيمة ومحنة متصرفة على يد الأقلية الحاكمة، مارة
بإبطال تلك الحريات والحقوق مهوراً وعلناً، وأخرى بتعريضها للمفارقة
والشذيف والممنع العملي.

= واكتست هذه المحنة أشكالاً متنوعة، وشملت مستويات
متعددة، بدأ بالقمع الاقتصادي والاستغلال بطرق الفنون الوسطى،
وصولاً إلى أاليب القتل الفردي والجماعي، ومروراً بصرف حق التعبير
وتكسيم الصحافة ومنع حق التنظيم والاجتماع وحق الاضراب
والنقابات النقابية والمطلبية، والحق في التعليم واللغة والخدمات
الإدارية مساوات بين المواطنين كيفما كان منبعمهم الطبقي أو حالهم
الاجتماعية، وتزيف الإرادة الشعبية ولحقن الحقوق السياسية
والديموقراطية عامة.

= ويتميز الوضع الحالي بخطورة بالغة، حيث أن الحالة
المعيشية والاجتماعية للجماهير الشعبية تشهد تدهوراً لم يسبق
له مثيل، إلى درجة تكهيد القوات اليومية لملايين المغاربة، في بلد
يزخر بالخيرات والطاقات المادية والبشرية.

+ وإن السجون مليئة بغير أبناء شعبنا، اعتقلوا وحوكموا

له جرد التعبير عن الرأي أو النضال من أجل الحقوق والحريات
الديموقراطية،

• وأن ملير العديد من المخططين، نقابيين وسياسيين،
مدنيين وعسكريين لا يزال مجهولاً، اللهم ما يأتى من أخبار
عن موتهم البطيء، وجمالهم الخفية،

• وأن المواطن يحدد حقوقه مفهومة في كل المستويات
الاجتماعية والسياسية، ويعرض للهدف والظلم بوضوح
أو يُزجج به في غياب الهدف السجود كلما رجع صوتاً جواً من أجل
حق نقابي أو اجتماعي، رغماً عن شرعية هذا الحق واعتراف
القوانين الرسمية به.

ويتم كل هذا تحت ضجيج إعلامي واسع، باسم الديمقراطية
وتعدياً عليها، وبنيات مسبقة توأما تكريسي استغلال الحقنة
المحفوفة للأغلبية المسجودة كهدف ثابت، وممارسة التمتع
ومنع وغرق الحريات الديمقراطية كوسيلة، والسرقة في نفس الوقت
على ضرب طوق من الصمت على هذا الحق والمنع، وإحباطه بهالة
من التليل والأكاذيب خاصة تجاه الرأي العام الأجنبي.

□ ومن ضمن أنتماءات لجنة الحقوق الديمقراطية في بلادنا،

هجرة عشرات آلاف المواطنين إلى الخارج بحثاً عن الشغل والقوت
اليومي، وكذلك إجهاد عشرات المناضلين على المنفى وتعرضهم للمتابعة
المستمرة.

2.1 وإن حقيقة هذا الوضع، وخطامة مهمة النضال من أجل
تغييره في أجل الأهداف الديمقراطية الحقنة التي يطمع إليها
كل مغربي غيور على مصالح وطنه وشعبه، تفرض أكثر من
أي وقت مضى تكثيف كل الطاقات العارقة هنا في المهجر،
وتوفير شروط مضافي جهودها وعطاياها النضالي، في مجال محدد

والج ومقتضى : مجال الدفاع عن الحريات الديموقراطية في المغرب - ومن ثم فكرة تأسيس هذه اللجنة.

2] طبيعة اللجنة وأهدافها العامة

لكل الهدف الأساسي الذي يسعى إليه اللجنة هو الدفاع عن الحريات الديموقراطية في المغرب، من خلال التعريف بواقعها لدى الرأي العام المغربي والأجنبي، والعمل على تغيير هذا الواقع بالنقل السياسي والإعلامي الذي تقوم به في هذا الاتجاه، من جهة، وتقديم كل وسائل الدعم والمساندة والتفاعل مع كل النقابات والجهود التي تسعى لتحقيق نفس الهدف وتصب في نفس الاتجاه، من جهة ثانية.

ويتفرع عن هذا الهدف العام، عدة مهام متكاملة فيما بينها، نذكر من بينها :

□ التعريف بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية المغربية، والدفاع عن الحقوق الأساسية والمبدئية - التي بدونها لا يمكن الحديث عن الحريات - كالحق في الشغل والراحة والتعليم والتمتع بالادارة، وحماية كرامة الانسان وحفظها من أهالي البطش والاستعباد.

□ الدفاع عن الحقوق النقابية والسياسية، والنقابات أجملا كشف الحقيقة عن ملهي المحتلطين، ولإطلاق سراح كل المعتقلين مدنيين وعسكريين، وإصدار قانون عفو شامل ورسمي يلغي كل الاحكام والمنايعات السياسية في الداخل والخارج.

□ التعريف بالأوضاع الاجتماعية السياسية المغربية والدفاع عن حقوقهم، والنقالات ضد كل أشكال العنصرية والملاينة والاستغلال المزدوج الذي يسعى له المهاجرون المغاربة عامة.

ربط علائق النظام والتعاون مع كل المؤسسات

الإنسانية والمنظمات الديموقراطية والأحزاب السياسية، من أجل التعريف بالواقع الذي يعيشه الشعب المغربي وبالكفاح الذي يخوضه هذا الشعب من أجل الحرية والديموقراطية والعيش الكريم.

النضال ضد الهيمنة الاستعمارية والاستمارة الجديدة، وكل أشكال وصيغ الهيمنة الامبريالية التي يتعرض لها شعبنا والأمة العربية عامة، والنضال بشكل خاص ضد الصهيونية ومن أجل نهضة كفاح الشعب الفلسطيني.

وتسعى اللجنة إلى تحقيق هذه الأهداف العامة بكل الوسائل الإعلامية والسياسية التي تسمح بها الساحة : إعداد الملفات والدراسات، تنظيم الندوات والمهرجانات، تنظيم المائدة المستديرة والمادية لفضايا الجمع الاستقادي والسياسي، الارتباط بالصحافة والرأي العام لتسليم الأخبار والمعطيات والتحليل والمساهمات... الخ.

2.2. يسم الانتقاء للجنة بشكل فردي، وتعتبر إطاراً

مستقلاً عن كل الأحزاب والمنظمات السياسية والمجاهيرية، ومفتوحاً لكل الأفراد المنتمين سياسياً وغير المنتمين، الراغبين في النضال والعطاء من أجل الأهداف المذكورة، والمتزمين بمبادئ اللجنة وطرف مبرها وانتقالها.

واللجنة لا تسعى كذلك إلى دمج تنظيمات وأحزاب سياسية فيما بينها، أو التدخل في شؤونها أو النيابة عنها، بل لأنها تشكل إطاراً مكملًا للإطار الديموقراطي الموجودة السياسية منها والمجاهيرية، ومختصاً في مجال الدفاع عن الحريات الديموقراطية من موقع ساحة المهجر، استفادة من الامكانيات التي توفرها هذه الساحة، ودعماً لساحة النضال الأساسية: الساحة الوطنية داخل البلاد.

وفي هذا الاتجاه تسعى اللجنة إلى توحيد العلاقات الفردية والجماعية التي تعمل في نفس ~~المجال~~ المجال، وتخليع كل قراراتها ومبادراتها لمبدأ إجماع كل أعضائها، في حين أن تلك أعضائها هم وعمرية ممارسة أنشطتهم الاخرى السياسية وغير السياسية ضمن الاطوار المستقلة التي قد ينتمون إليها. كما تسعى ~~للمساهمة~~ من موقعها المستقل كنظيميا - إلى ربط علاقات التعاون والمبادرة مع كل التنظيمات والمؤسسات والجمعيات والائمان ذات الاهداف المماثلة، ومن ضمنها جمعية حقوق الانسان في المغرب.

[3] ملاحظتين أخيرتين

[1.3] هذه الوثيقة عبارة عن مشروع أولي قابل للتعديل والحذف والاضافة، ومجرد مدخل للنقاش بين الأفراد المعنيين، وكولا إلى الاتفاق على ظهور نقاش للاهداف اللجنة وطبيعتها، ووضع قانون داخلي يخطط نظام سيرها ويحدد العلاقات والاختصاصات الفردية والجماعية لأعضائها.

[2.3] أسم اللجنة مطروح للبحث والنقاش - (ومن ضمن الاقتراحات الواردة :

"لجنة الحريات الديموقراطية في المغرب"
"Comité pour les Libertés Démocratiques au Maroc")